

درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية "دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات في مدينة اللاذقية"

الدكتور توفيق داوود*

نادين مصطفى طوالو**

(تاريخ الإيداع ٢٩ / ١٢ / ٢٠١٩ . قبل للنشر في ٢٧ / ٨ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى تعرّف درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجالات الآتية: الأسري، والاجتماعي، والاقتصادي، والإداري والفكري. اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وشمل مجتمع البحث جميع النساء العاملات في مدينة اللاذقية، أما عينة البحث فهي عينة عشوائية بلغت (٢٠٠) امرأة عاملة تمّ توزيع الاستبانة أداة البحث عليهم، وأعيد منها (١٩٣) استبانة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي. أظهرت النتائج أنّ درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الأسري كبيرة، وبأهمية نسبية (٦٨.٠٢%)، وفي المجال الاجتماعي كبيرة وبأهمية نسبية (٦٩.٠٢%)، وفي المجال الاقتصادي متوسطة، وبأهمية نسبية (٦٢.٣٨%)، وفي المجال الإداري والفكري كبير، وبأهمية نسبية (٧٠.٠٦%).

الكلمات المفتاحية: التنمية، المرأة العاملة.

*أستاذ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

The Degree of Contribution of Syrian Working Women to Development A Field Study On A Sample of Working Women In the City of Lattakia

Dr. Tawfik Daoud *
Nadine Moustafa Twalou **

(Received 18 / 11 /2019 . Accepted 27 / 8 / 2020)

□ ABSTRACT □

The research aims to identify the degree of contribution of Syrian working women in development in the following fields: family, social, economic, administrative and intellectual. The research sample was based on descriptive method. The research community included all working women in Lattakia city. The research sample is a random sample of (200) working women. The questionnaire was distributed to them, and (193) questionnaires were returned.

The results showed that the degree of contribution of Syrian working women to development in the family field is significant, with relative importance (68.02%), in the social field is significant and with relative importance (69.02%), in the economic field medium, with relative importance (62.38%), and in the administrative and intellectual field. And of relative importance (70.06%).

Keywords: Development, Working Women.

* Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts, Damascus University, Damascus, Syria.

**Graduate Student (PhD), Department of Sociology, Faculty of Arts, Damascus University, Damascus, Syria.

مقدمة:

ترتبط عملية التقدم الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بالمرأة العاملة، حيث أنّ زيادة فرص مشاركة المرأة في بناء المجتمع من حيث تمتعها بحقوقها الطبيعية يؤدي إلى تطور المجتمع، وإنّ تخلف المجتمع ينعكس على وضع المرأة سلباً، وذلك باعتبارها تشكل نصف المجتمع، ونصف القوى البشرية، وبالتالي فإذا حُجبت المرأة عن المشاركة في التنمية الشاملة فإنها تصبح مستهلكة لما ينتجه الرجل، ويفقد المجتمع نصف إمكاناته وقواه، وإنّ تفعيل دور المرأة هو غاية ووسيلة، غاية لأنها تمنحها الكرامة والإحساس بتحقيق الذات، ووسيلة لأننا سنستفيد من نصف قوى المجتمع وبنبي القرارات والسياسات بناء على قدرات الجميع بحيث تعكس أفضليات ومصالح المجتمع ككل، وإنّ تهميشها واقصائها من الحياة السياسية والاجتماعية يجعلها طاقة معطلة ومورداً غير مستثمر، مما يدفع باتجاه تمكينها لضمان مشاركتها الفاعلة في نع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكي تكون عنصراً فاعلاً في عملية التغيير الذي يضمن استدامة التنمية وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

ويرى مطشر (٢٠١٩) أنه إذا اعتبرنا أنّ التنمية هي توظيف كامل لقدرات البشر كافة نجد أنّ الإنجاز الملموس للمرأة لمؤشرات التنمية البشرية المستدامة بالنسبة لمعدلات النمو ومستويات الدخل الفردي قد جاء ضعيفاً ومخيباً للأمال ومشاركتها مازالت دون الطموحات على كافة الأصعدة، فالنساء هن الفئة الأقل للموارد، كما أنّهن يمثلن الحلقة الأضعف في التنمية، والتحسن في الأداء التنموي بشكل عام يرتب بالتحسن في أوضاع المساواة بين الجنسين، وهذا يشكل عائقاً أمام تحقيق مستويات إنمائية مناسبة ومستدامة (مطشر، ٢٠١٩، ص ٢١٠-٢١١).

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أنّ هناك العديد من العوائق والعراقيل التي تعترض مساهمة المرأة في التنمية الشاملة، وبما أنّ المرأة تشكل نصف المجتمع ونصف الموارد البشرية في أي مجتمع، فإنّ التنمية لن تتحقق بدون مشاركة المرأة فيها، وإنّ غياب النظرة العلمية لوضع المرأة تعرقل حركة المرأة وتحد من مشاركتها بكل طاقاتها في أعمال التنمية، حيث ما تزال هناك أفكار سائدة تفرض على المرأة قيوداً في الفكر والحركة مما يعطل عملها المنتج، ويشل من قدرتها على العطاء.

بناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية بمجالاتها (الأسري، والاجتماعي، والاقتصادي، والإداري والفكري)؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل أهمية البحث من أهمية الموضوع المدروس "دور المرأة العاملة السورية في التنمية"، حيث أنّ تحقيق أهداف التنمية مرهون بوضع قضايا المرأة ضمن خطط التنمية، واتخاذ خطوات حقيقية نحو دعم المساواة بين الجنسين، فالمرأة تمثل شريحة هامة في الموارد البشرية، وشريك حقيقي ومساهم فاعل في القطاعات التنموية المختلفة. يضاف إلى ذلك أنه من الأهمية تشكيل شخصية المرأة الإيجابية القادرة على العمل وتحمل المسؤولية والعطاء واتخاذ المواقف والقرارات المناسبة للمشاركة الفاعلة في مختلفة مجالات مناحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يهدف البحث إلى تعرّف درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجالات الآتية: الأسري، والاجتماعي، والاقتصادي، والإداري والفكري.

فرضيات البحث:

- ١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة في درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الأسري.
- ٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة في درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الاجتماعي.
- ٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة في درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الاقتصادي.
- ٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة في درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الإداري والفكري.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يدرس الظاهرة كما هي في الواقع، ويصفها وصفاً تحليلياً علمياً بغية الوصول إلى نتائج عن الظاهرة موضوع البحث. يشمل مجتمع البحث جميع النساء العاملات في مدينة اللاذقية، أما عينة البحث فهي عينة عشوائية بلغت (٢٠٠) امرأة عاملة تم توزيع الاستبانة أداة البحث عليهم، وأعيد منها (١٩٣) استبانة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي.

لتحقيق أهداف البحث تم تطوير "استبانة"، بالاعتماد على الدراسات السابقة، وقد تكونت الاستبانة من (٣٨) عبارة موزعة على أربعة محاور شملت المجالات التنموية الآتية: المجال الأسري (٩) عبارات، المجال الاجتماعي (٨) عبارات، المجال الاقتصادي (١٠) عبارات، المجال الإداري والفكري (١١) عبارة. وتم توزيع الدرجات على بنود الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وذلك بإعطاء الدرجة ٥/ للإجابة بدرجة كبيرة جداً، والدرجة ٤/ للإجابة كبيرة، والدرجة ٣/ للإجابة بدرجة متوسطة، والدرجة ٢/ للإجابة بدرجة منخفضة، والدرجة ١/ للإجابة بدرجة منخفضة جداً، كذلك تم استخدام حزمة البرامج SPSS.25 للتحليل الإحصائي. كما تم إخضاع هذه الاستبانة لاختبار الموثوقية من الناحية العلمية والإحصائية للتأكد من مدى صلاحيتها، حيث تم عرضها على مجموعة من الأكاديميين لأخذ ملاحظاتهم، وقد أجريت التعديلات اللازمة، كما تم اختبار ثبات أداة البحث باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، وكانت النتائج وفق الجدول الآتي:

الجدول (١) اختبار الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث

المحاور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
المجال الأسري	٩	٠.٨٧٧
المجال الاجتماعي	٨	٠.٨٩٨
المجال الاقتصادي	١٠	٠.٩١١
المجال الإداري والفكري	١٢	٠.٨٦٧
الثبات الكلي	٣٩	٠.٨٦٨

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.2٥

يبين الجدول (١) أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع المتغيرات تساوي (٠.٨٦٨)، وهي أكبر من ٠.٧٠، كذلك يلاحظ أنّ قيم معامل ألفا كرونباخ لكل مجال من المجالات أكبر من ٠.٧٠، وهذا يدل على ثبات الأداة وصلاحيتها للقياس والدراسة.

تمّ اختبار فرضيات البحث باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري للعينة، الأهمية النسبية، اختبار (t) لعينة واحدة One-Sample T. test.

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

طول الفئة = (درجة الاستجابة العليا - درجة الاستجابة الدنيا) / عدد فئات الاستجابة

طول الفئة = $0.8 = 5 / (1 - 5)$

وبناءً عليه تمّ اعتماد التبريق المغلق، وتمّ تحديد المجالات الآتية:

الجدول (٢) تبريق تدرجات سلم ليكرت الخماسي (تبريق مغلق)

المجال	تقدير الدرجة	الأهمية النسبية
١.٨ - ١	ضعيفة جداً	٣٦-٢٠) %
٢.٦٠ - ١.٨١	ضعيفة	٥٢-٣٦.٢) %
٣.٤٠ - ٢.٦١	متوسطة	٦٨-٥٢.٢) %
٤.٢٠ - ٣.٤١	كبيرة	٨٤-٦٨.٢) %
٥ - ٤.٢١	كبيرة جداً	١٠٠-٨٤.٢) %

المصدر: من إعداد الباحثة

فإذا وقعت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة ضمن المجال (١-١.٨١) فهي تقابل الإجابة بدرجة ضعيفة جداً، وإذا وقعت ضمن المجال (١.٨١-٢.٦٠) فهي تقابل الإجابة بدرجة ضعيفة، وإذا وقعت ضمن المجال (٢.٦١-٣.٤٠) فهي تقابل الإجابة بدرجة متوسطة، وإذا وقعت قيمة ضمن المجال (٣.٤١-٤.٢٠) فهي تقابل الإجابة بدرجة كبيرة، وإذا وقعت ضمن المجال (٤.٢١-٥) فهي تقابل الإجابة بدرجة كبيرة جداً.

مصطلحات البحث:

التنمية: تُعرّف بأنها: الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين. وهي عملية مخططة وموجهة لإحداث التغيير في اتجاه بناء الدولة أو تطوير هذا البناء، وهذا التغيير الذي لا ينتظر أن يتم دون وجود خطة تضعها وترعاها السلطة العامة في بلد ما مستعينة بالمبادئ الرئيسية في عمليات التنمية (هاني، ٢٠١٧، ص ٦٥٤).

وتُعرّف إجرائياً لأغراض البحث الحالي بأنها: الدرجة التي تحصل عليها النساء العاملات عينة البحث على مجالات التنمية الأسري والاجتماعي والاقتصادي والإداري والفكري.

ويقصد بالمجال التنموي الأسري: توفير المرأة العاملة لأطفالها الحب والحنان الكافيان، والتوفيق بين عملها وواجباتها المنزلية، بالإضافة إلى توفير سبل الراحة المناسبة لأسرتها.

ويقصد بالمجال التنموي الاجتماعي: اعتماد المرأة العاملة على نفسها وتحقيق ذاتها والمساهمة في تنمية المجتمع.

ويقصد بالمجال التنموي الاقتصادي: تخلص المرأة العاملة من التبعية الاقتصادية للرجل والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

ويقصد بالمجال التنموي الإداري والفكري: متابعة المرأة لتعليمها العالي واكتشاف مواهبها ومواجهة مشكلات الحياة بفاعلية.

حدود البحث:

الحدود الزمانية: تم إجراء البحث خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ ولغاية ٢٠١٩/٢/١.

الحدود المكانية: تم تطبيق البحث في مدينة اللاذقية.

الحدود البشرية: اقتصر البحث على عينة من النساء العاملات في مدينة اللاذقية.

الدراسات السابقة:

١- دراسة رحمان وسلطانة (Rahman & Sultana, 2012) بعنوان:

Empowerment of Women For Social Development (A Case Study of Shri Mahila Griha Udyog Lijjat Papad.

تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية: دراسة حالة لمنظمة شري ماهيلا ليجت في مقاطعة حيدر أباد. هدفت الدراسة إلى تعرف مدى مساهمة جمعية Shri Mahila Griha Udyod Lijjat Papad في تمكين المرأة، وهي منظمة دولية أنشئت في عام ١٩٥٩ بموجب مجموعة من النساء اللواتي بدأت الأعمال التجارية الصغيرة، وهي تعد واحدة من المبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة، وتخلق وتعزز التآخي وتعزيز الرعاية الشاملة مقرها في مومباي ولها ٧٢ فرعاً في جميع أنحاء الهند، تم قياس تمكين المرأة على ثلاثة عوامل: النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وتكونت عينة الدراسة من (٦٩) عضوة من عضوات الجمعية من فرع حيدر أباد. كانت أداة الدراسة استبانة منظمة، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنّ المنظمة أسهمت إيجابياً في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية في تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل لأكثر من ٣٥٠ من الأميات وشبه الأميات، إذ أصبح يعملن لحسابهن الخاص، وأظهرت أنّ النساء الشابات وغير المتزوجات هنّ الأقل من رواد المؤسسة.

٢- دراسة (جبران، ٢٠١٤) بعنوان: دور المرأة في بناء المؤسسات الأهلية وتنميتها في محافظة بيت لحم

من وجهة نظر العاملين فيها.

هدفت الدراسة إلى تعرّف دور النساء في بناء وتطوير المؤسسات المحلية في محافظة بيت لحم، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتمّ تطوير استمارة مكونة من (٣٩) بنداً، وأربعة محاور وفق الآتي: مشاركة النساء في إدارة مؤسسات محلية ودورهن في إقامة وتطوير مؤسسات محلية، والعوائق وسبل تطوير دور النساء في إقامة وتطوير مؤسسات نسائية محلية، واعتمدت الدراسة على عينة من (١٥٢) من طواقم المؤسسات المحلية من ذكور وإناث، تمّ اختيارها بشكل عشوائي، وأظهرت النتائج أنّ دور النساء في تأسيس وتطوير المؤسسات المحلية في محافظة بيت لحم كان عالياً بمعدل (٣.٩٧)، وأنّ حقيقة مشاركة النساء في إدارة مؤسسات الحكومة الوطنية (NGOS) كانت عالية أيضاً (٠.٣.٨٠)، وأنّ لها دوراً واضحاً في إقامة وتطوير عمل هذه المؤسسات (٣.٩٧) رغم أنّ هناك بعض العوائق التي تحد من ممارسة هذا الدور (٣.٢٢)، في الوقت ذاته أكدت النتائج أنّ هناك طرق كثيرة (٠.٤.١٥) لتطوير دورها في هذه المؤسسات.

٣- دراسة (حفيان، ٢٠١٧) بعنوان: دور المرأة العاملة في التنمية الصحية: دراسة ميدانية بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة للأمومة والطفولة- خالد عبد العزيز ولاية تبسة.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المرأة العاملة في عملية التنمية الصحية، وذلك من خلال معرفة مدى قدرة المرأة على تحدي ضغوطات العمل، والقدرة على إنجاز الوظائف الموكلة إليها، ومعرفة مدى تحمل المرأة العاملة للمسؤوليات، وفعاليتها في الهيكل التنظيمي، بالإضافة إلى الكشف عن الآثار المترتبة عن عمل المرأة سواء الإيجابية أو السلبية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيق المسح الشامل للموظفات العاملات بمصلحة المؤسسة الاستشفائية والبالغ عددهم (٤٠) موظفة، كما تم الاعتماد على الملاحظة والمقابلة والاستمارة كأدوات لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ١- مساهمة المرأة في القوى العاملة تؤدي إلى تنمية المجتمع والأسرة على اعتبارها جزء من المجتمع.
- ٢- تعتمد المرأة العاملة في المجال الاقتصادي بالأساس على المساهمة في دورات التدريب.
- ٣- أصبحت المرأة العاملة عنصر فعال في إثبات جداتها في المؤسسة، حيث ساهمت في صنع بعض القرارات في المؤسسة التي تعمل بها.
- ٤- إن العاملات في المؤسسة يقومون بأداء وظائفهم برضا، وليس لديهم ضغوطات تؤثر بالسلب على الخدمات المقدمة.

٤- دراسة (هاني، ٢٠١٧) بعنوان: المرأة والتنمية بين التحدي والمساهمة: دراسة اجتماعية ميدانية لموظفات جامعة بابل.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المرأة في التنمية، والتعرف على مدى قناعة المرأة العراقية بأهمية دورها التنموي، بالإضافة إلى التعرف إلى الصعوبات والمعوقات التي يراها مجتمع الدراسة إنها تحد من مشاركتهم في التنمية. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، وشمل مجتمع الدراسة موظفات جامعة بابل، وتم توزيع (١٢٥) استبانة، وتوصلت الدراسة إلى أن تمكين المرأة ورفع قدرتها على المشاركة في التنمية يتطلب جهداً كبيراً من أجل التنمية، وذلك بسبب عدم تغير نظرة المجتمع للمرأة على الرغم من تطور الحركة المجتمعية وتطور العلوم المعرفية والعقلية الاجتماعية، كما أن للظروف الاجتماعية التي مر بها المجتمع العراقي تأثير واضح في تحديد نوع المساهمة التي تؤديها في مجال التنمية الاجتماعية.

٥- دراسة (مطشر، ٢٠١٩) بعنوان: التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على وضع المرأة في واقع وسياسات التنمية الاقتصادية في العراق، وتتعلق من فرضية أساسية قوامها الارتباط العميق بين تعزيز دور المرأة وبين أهداف قطاعات التنمية المستدامة ونصف المورد البشري ونصف المساهمين في التنمية بسائر قطاعاتها ونصف المستفيدين منها، ونظراً لهذا التشابك فلا يمكن طرح أي هدف تنموي دون التعرض لموقع المرأة فيه، وبالتالي يصبح وضع المرأة أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية. توصلت الدراسة على أن التمكين الاقتصادي للمرأة يُعدّ من أهم العناصر اللازم توافرها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث أنه بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في سوق العمل فسوف يزداد النمو الاقتصادي، وبالرغم من أن الالتحاق بسوق العمل هو الفرصة الأهم للمرأة للحصول على التمكين الاقتصادي، إلا أنها تواجه تحديات تتعلق بانتشار البطالة بين الإناث أكثر من الذكور، بسبب انخفاض معدلات التعليم لدى الإناث مما

يقل قدرتها على الالتحاق بسوق العمل، والعراق من بين تسع دول عربية تحقق معدل نمو سالب، وهو ما يعني تراجعاً واضحاً في معدلات نمو إنتاجية المشتغلين والذي يكون جراء عدة عوامل منها تضخم الجهاز الإداري الحكومي، وعدم الأخذ بالتطور التكنولوجي في عدد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية، مما يخفض من إنتاجية المشتغلين بالإضافة إلى عدم تنفيذ السياسات المناسبة لتتبع النشاط الاقتصادي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استطلاع مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت دور المرأة في التنمية، نلاحظ أنّ الدراسة الحالية هي جديدة في البيئة المحلية من حيث تناولها دور المرأة العاملة السورية في المجالات التنموية: الأسري والاجتماعي والاقتصادي والإداري والفكري، وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تطوير أداة البحث "الاستبانة" وفي الاستفادة من المنهجية المستخدمة في هذه الدراسات والإطار النظري، وإمكانية الاستفادة منها في الدراسة الحالية.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: دور المرأة في عملية التنمية:

لقد فرض التطور الاجتماعي على المرأة العمل خارج المنزل للمشاركة في دعم ميزانية الأسرة والمساهمة في بناء المجتمع، وهذا يتطلب منها أن تحتفظ بصحتها وحيويتها لإسعاد أسرتها، كما أنّ المرأة تستطيع المساهمة في التطور الاقتصادي في أشكال شتى منها، التزام المرأة حدود الاقتصاد في منزلها، والتعهد بتنشيط منتجات المجتمعات الاقتصادية، كما أنّ ارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى زيادة الوعي بين أفراد المجتمع، وبالتالي زيادة المعرفة والثقافة، وتحرير الأسرة من القيود إضافة إلى أنّ التعليم يعالج مشكلة زيادة السكان (تحديد النسل)، حيث إنّ المتعلمين يميلون عادةً إلى تحديد ذريتهم ليستطيعوا العناية بهم في الأسرة والمدرسة، ويتعين على المرأة العاملة أن تقوم بالأعمال التي تتوافق مع طبيعتها الجسدية، فالهدف من عملها ليس فقط المنفعة الذاتية، وإنما زيادة إنتاجية الأسرة والمجتمع، ولا يشترط أن يكون عمل المرأة خارج المنزل أو الأسرة، حيث إنّ عمل المرأة في المنزل يعتبر بحد ذاته عملاً منتجاً، إذ أنّ غاية العمل في الأسرة كغاية العمل خارج المنزل، والهدف منهما هو زيادة الإنتاجية بكافة أشكالها. فالمرأة التي تختص بتربية أطفالها والعناية بهم فهي في حقيقة الأمر تقوم بعمل منتج يساهم في عملية التنمية المجتمعية الشاملة، ونظراً للطبيعة التي فطرت عليها المرأة والتي تتسم بالزوع للرحمة والإنسانية الخيرة والعطف، فإنه ينبغي أن تستغل جهودها في ميدان الخدمة الاجتماعية، والمؤسسات الخيرية ورعاية الأمومة ورياض الأطفال وغيرها من العمال المجتمعية (كزاز ورزاق، ٢٠١٦، ص ١٤٢-١٤٣).

ثانياً: العوامل التي تؤثر في معدلات مشاركة المرأة في التنمية:

يُعدّ مبدأ المشاركة من أهم المبادئ التي تناسب التنمية، إذ أنه يبني أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناءً على قدراتها واستثمار مواردها، كما تشير معظم البحوث والدراسات التي أجريت في هذا الصدد إلى أنّ عوامل عديدة تؤثر في معدلات مساهمة المرأة في عملية التنمية الشاملة، وهي عوامل مرتبطة بعدة أبعاد منها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، باعتبار أنّ واقع المرأة هو نتاج لتفاعل هذه الأبعاد، وأهم هذه العوامل ما يلي (عبد الله وسالم، ٢٠١٦، ص ٢٨٩):

(١) الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والمهاري: تعتبر الأمية من أخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية، فالأمية تمثل عائقاً كبيراً أمام التنمية، وتزداد خطورتها عندما تكون بين النساء وهن المربيات الأوائل للأطفال، إذ تزداد الخطورة على مستقبل الأجيال، فضلاً عن القيم والعادات الاجتماعية والنظرة الاجتماعية المتخلفة التي تمثل

عقبة رئيسية في سبيل تحسين مركز المرأة، ومن أمثلة هذه القيم، سيطرة الرجل على المرأة وخضوع المرأة وطاقاتها بشكل مطلق للرجل، وتفضيل الذكور على الإناث والزواج المبكر.

(٢) **سيادة ثقافة التمييز ضد المرأة:** بالرغم من إعلان المساواة القانونية والسياسية بين الرجل والمرأة فإن هناك تمايزاً كبيراً بين الرجل والمرأة، ويأتي هذا التمايز من الحكم القبلي في عدم توافر القدرات والمهارات اللازمة لاحتلال المناصب السياسية والإدارية العليا. علاوة على بعض التقاليد التي تحرم على المرأة مناقشة الرجل وتضع ضوابط قاسية على تفوق المرأة على الرجل بل تمنع تقلد المرأة لمناصب ترأس فيها الرجل، بحجة أنّ دور المرأة يقتصر على ملازمة المنزل والاهتمام بأسرتها، بالإضافة إلى أنّ وضع المرأة في المجتمع يمنعها من الخروج كثيراً خارج المنزل والتأخير لساعات طويلة.

(٣) **عدم رغبة المرأة وعدم ثقتها بنفسها إلى درجة الإحجام عن المشاركة السياسية:** يؤدي عدم ثقة المرأة بنفسها إلى الإحجام عن المشاركة السياسية، فضلاً عن افتقار المرأة للحماس السياسي والاهتمام بالأمر السياسي وخاصة الفئة العمرية (٢٠-٤٠) سنة للحماس السياسي، وأيضاً عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية أو من يقومون بالاختيار للترشيح بدور المرأة أو الثقة في قدرتها السياسية على خوض المعارك الانتخابية التي تحتاج إلى قدرات خاصة لا تتوفر إلا للرجل، فعمليات الترشيح وإعلان الأسماء في الأحزاب السياسية متحيزة ضد المرأة، إذ الأولوية للرجال.

وعلاوة على ذلك ينبغي العمل على تخليص المرأة من قيود العادات والتقاليد المتخلفة حولها والمعيقة لمشاركتها في تنمية مهاراتها وقدراتها ومن ثم تنمية المجتمع ككل، ولعل جهود تنمية المرأة ينبغي أن تبدأ بالتعليم ثم تمتد لتشمل التدريب الفني والتأهيل والتنقيف الذي يتواءم ومستجدات العصر من علوم وتكنولوجيا ومعلومات.

ثالثاً: دور المرأة السورية في التنمية:

لقد دخلت المرأة السورية في نهاية النصف الأول من القرن العشرين سوق العمل مندفعة ومدفوعة بإيمانها بأهمية دورها فيه تلبية لحاجاتها الذاتية المعنوية والمادية من جهة وحاجات المشاركة العملية والحقيقية في التنمية الوطنية من جهة أخرى. وسعت لذلك بالعمل والمعرفة والتأهيل والتدريب لخوض مختلف المجالات في سوق الإنتاجية والإدارية والخدمية وعلى مستوى القطاعين العام والخاص والحرفي كعامل في الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري والسياحي والفني والهندسي والمالي، وغير ذلك لقد حققت المرأة العاملة السورية على مدى حوالي سبعة عقود لدخولها سوق العمل إنجازات كبيرة، ومرت بمراحل مختلفة كانت خلالها بشكل أو بآخر الرديف الأساسي الداعم لتحقيق إنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية خلال تلك العقود، إضافة لما حققته من آثار وانعكاسات إيجابية على شخصيتها بدخولها سوق العمل، ومن أبرزها:

- ١- نزع صفة كون المرأة عنصراً تابعاً وتحويلها إلى عنصر فاعل ذي إرادة حرة يشعر بكرامته ومسؤوليته.
 - ٢- تنمية الروح الجماعية لدى المرأة والحد من نزعة الأنا منه لديها.
 - ٣- إبراز الطاقات الذاتية الكامنة في العمل وبناء الشخصية المنتجة.
 - ٤- الحصول على مكانة اقتصادية واجتماعية من خلال أدائها للعمل.
 - ٥- المساهمة في تكوين أسرة متكاملة ومتعاونة لرفع سويتها المادية والاجتماعية.
- بالإضافة إلى ذلك فقد أكدت الخطة الخمسية العاشرة، والتي اعتمدت في صياغة أهدافها واستراتيجياتها وبرنامجها ومشاريعها على الأهداف المرحلية للتنمية الألفية ٢٠١٥-٢٠٠٠ لتعزيز دور المرأة في تحقيق الأهداف العامة

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتؤكد على الهدف الأساسي لتمكين المرأة السورية وإدماجها في قضايا النوع الاجتماعي في عمليات التنمية لضمان مساواتها مع الرجل للوصول إلى الموارد والانتفاع بالعوائد وتقليل الفجوة القائمة على التمييز بين الرجل والمرأة (المصباح، ٢٠١٨، ص ٢٣٤).

النتائج والمناقشة:

أولاً: ما مدى مساهمة المرأة السورية في التنمية الشاملة؟

لتحديد مدى مساهمة المرأة السورية في التنمية الشاملة وفق المجالات: الأسري، والاقتصادي، والاجتماعي، والإداري والفكري، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة حسب كل مجال من المجالات التنموية، وذلك وفق الآتي:

(١) المجال الأسري:

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمساهمة المرأة في المجال الأسري

الرقم	المجال الأسري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الرتبة
١	يؤثر عمل المرأة العاملة إيجابياً في تربية الأطفال.	١٩٣	3.427	0.658	68.54	5
٢	المرأة التي تعمل يكون أطفالها متفوقين في الدراسة.	١٩٣	3.582	0.672	71.64	3
٣	توفر المرأة العاملة لأطفالها الحب والحنان الكافيان.	١٩٣	3.698	0.594	73.96	1
٤	تُشقق المرأة العاملة بين عملها وواجباتها المنزلية.	١٩٣	3.619	0.551	72.38	2
٥	يؤثر عمل المرأة المتزوجة إيجابياً في العلاقة العاطفية مع زوجها.	١٩٣	3.455	0.573	69.1	4
٦	يؤثر عمل المرأة سلباً في صحة أطفالها.	١٩٣	3.336	0.649	66.72	6
٧	عمل المرأة يوفر لأسرتها سبل الراحة.	١٩٣	3.227	0.624	64.54	8
٨	ملء وقت الفراغ من الأهداف الرئيسية لعمل المرأة.	١٩٣	3.319	0.687	66.38	7
٩	يوجد ضعف في العلاقة بين الأم العاملة وأطفالها.	١٩٣	3.181	0.673	63.62	9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.٢٥)

يبين الجدول رقم (٣) أنّ العبارات (١، ٢، ٣، ٤، ٥) حصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن المجال (٤١.٣-٤٠.٢)، وهي تقابل شدة الإجابة بدرجة كبيرة على مقياس ليكرت. أما العبارات (٦، ٧، ٨، ٩) فحصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن المجال (٦١.٢-٤٠.٣)، وتقابل شدة الإجابة بدرجة متوسطة على مقياس ليكرت الخماسي، ومن الملاحظ أنّ العبارة رقم (٣)، والمتضمنة توفير المرأة العاملة لأطفالها الحب والحنان حصلت على المرتبة الأولى بأهمية نسبية (٧٣.٩٦%)، يليها العبارة رقم (٤)، والمتضمنة تنسيق المرأة العاملة بين عملها وواجباتها المنزلية بأهمية نسبية (٧٢.٣٨%)، يليها في المرتبة الثالثة العبارة رقم (٢)، والمتضمنة أنّ المرأة التي تعمل يكون أطفالها متفوقون في الدراسة بأهمية نسبية (٧١.٦٤%). أما العبارة رقم (٩)، والمتضمنة وجود ضعف في العلاقة بين الأم العاملة وأطفالها جاءت في المرتبة الأخيرة بأهمية نسبية (٦٣.٦٢%).

ولاختبار الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة في درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الأسري.

قامت الباحثة بتطبيق اختبار الوسط الحسابي لعينة واحدة وفق الجدول الآتي:
الجدول (٤) نتائج اختبار الفرضية الأولى

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %
193	3.4249	.71865	.05173	٦٨.٤٩%	٢٠.٩٨%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
8.213	.000	.42487	.3228	.5269

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.٢٥)

يبين الجدول رقم (٤) أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات محور درجة مساهمة المرأة في التنمية في المجال الأسري ترتفع عن متوسط المقياس (٣)، ويفرق معنوي بلغ (٠.٤٢٤٨٧)، وتقع ضمن المجال (٣.٤١-٤.٢٠)، وتقابل شدة الإجابة بدرجة كبيرة على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (٢٠.٩٨%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.000 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية الأولى ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول أنّ درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الأسري بدرجة كبيرة، وبأهمية نسبية (٦٨.٤٩%).

(٢) المجال الاجتماعي:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمساهمة المرأة في المجال الاجتماعي

الرقم	المجال الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الرتبة
١٠	أبناء النساء العاملات أكثر اعتماداً على النفس من غيرهم.	١٩٣	3.٥05	0.557	70.1	6
١١	عمل المرأة المتزوجة من الأسباب الرئيسية للطلاق.	١٩٣	2.498	0.716	49.96	8
١٢	يساعد عمل المرأة على حل المشكلات المادية في الأسرة.	١٩٣	4.145	0.542	82.9	1
١٣	تحقيق الذات من الأهداف الرئيسية لعمل المرأة.	١٩٣	3.562	0.624	71.24	5
١٤	ضعف إدراك المرأة لدورها وأهميتها في المجتمع.	١٩٣	2.510	0.761	50.2	7
١٥	المرأة العاملة أكثر تفاؤلاً في الحياة من غير العاملة.	١٩٣	3.786	0.556	75.72	4
١٦	المرأة العاملة أكثر ثقة بنفسها من غير العاملة.	١٩٣	3.857	0.572	77.14	2
١٧	ضعف ثقة المجتمع بقدرة المرأة على التنمية يحد من حركتها.	١٩٣	3.789	0.554	75.78	3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.٢٥)

يبين الجدول رقم (٥) أنّ العبارات (١٠، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧) حصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن المجال (٣.٤١-٤.٢٠)، وهي تقابل شدة الإجابة بدرجة كبيرة على مقياس ليكرت. أما العبارتان (١١، ١٤) فحصلتا على متوسطات حسابية تقع ضمن المجال (١.٨١-٢.٦٠)، وتقابل شدة الإجابة بدرجة ضعيفة على مقياس ليكرت الخماسي، ومن الملاحظ أنّ العبارة رقم (١٢)، والمتضمنة أنّ عمل المرأة يساعد على حل المشكلات المادية في الأسرة حصلت على المرتبة الأولى بأهمية نسبية (٨٢.٩%)، يليها العبارة رقم (١٦)، والمتضمنة أنّ المرأة العاملة أكثر ثقة بنفسها من غير العاملة بأهمية نسبية (٧٧.١٤%)، يليها في المرتبة الثالثة العبارة رقم (١٧)، والمتضمنة أنّ ضعف ثقة المجتمع بقدرة المرأة على التنمية يحد من حركتها بأهمية نسبية (٧٥.٧٨%). أما العبارة رقم (١١)، والمتضمنة أنّ عمل المرأة المتزوجة من الأسباب الرئيسة للطلاق جاءت في المرتبة الأخيرة بأهمية نسبية (٤٩.٩٦%).

ولاختبار الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة في درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الاجتماعي.

قامت الباحثة بتطبيق اختبار الوسط الحسابي لعينة واحدة وفق الجدول الآتي:

الجدول (٦) نتائج اختبار الفرضية الثانية

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %
193	3.4508	.73521	.05292	٦٩.٠٢%	٢١.٣١%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
8.518	.000	.45078	.3464	.5552

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.٢٥)

يبين الجدول رقم (٦) أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات محور درجة مساهمة المرأة في التنمية في المجال الاجتماعي ترتفع عن متوسط المقياس (٣)، وبفارق معنوي بلغ (٠.٤٥٠٧٨)، وتقع ضمن المجال (٣.٤١-٤.٢٠)، وتقابل شدة الإجابة بدرجة كبيرة على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (٢١.٣١%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.000 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية الثانية ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول أنّ درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الاجتماعي بدرجة كبيرة، وبأهمية نسبية (٦٩.٠٢%).

(٣) المجال الاقتصادي:

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمساهمة المرأة في المجال الاقتصادي

الرقم	المجال الاقتصادي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الرتبة
١٨	المرأة العاملة أكثر تذبذباً من غير العاملة.	١٩٣	٢.٢78	0.757	45.56	8
١٩	أنسب مكان للمرأة هو البقاء في المنزل والقيام بأعماله.	١٩٣	2.157	0.694	43.14	10
٢٠	العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة أكثر من غير العاملة.	١٩٣	3.771	0.612	75.42	3
٢١	المرأة العاملة أكثر تقديراً من أهلها وزوجها مقارنة بغير العاملة.	١٩٣	2.253	0.723	45.06	9
٢٢	المرأة العاملة تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية.	١٩٣	3.839	0.492	76.78	2
٢٣	عدم تفرغ المرأة لتربية أطفالها يساهم في انحرافهم.	١٩٣	3.641	0.591	72.82	5
٢٤	عمل المرأة يحقق مبدأ العدل بينها وبين الرجل في المجتمع.	١٩٣	3.669	0.565	73.38	4
٢٥	عمل المرأة يزيد من البطالة بين الرجال.	١٩٣	2.709	0.724	54.18	7
٢٦	عمل المرأة ضروري لزيادة دخل الأسرة.	١٩٣	3.969	0.550	79.38	1
٢٧	تعمل المرأة المتزوجة بهدف التخلص من التبعية الاقتصادية للرجل.	١٩٣	2.891	0.662	57.82	6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.٢٥)

يبين الجدول رقم (٧) أنّ العبارات (٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦) حصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن المجال (٤.٢٠-٣.٤١)، وهي تقابل شدة الإجابة بدرجة كبيرة على مقياس ليكرت. أما العبارات (١٨، ١٩، ٢١) فحصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن المجال (٣.٤٠-٢.٦١)، وتقابل شدة الإجابة بدرجة متوسطة على مقياس ليكرت الخماسي، أما فيما يخص العبارة رقم (٢٣) فقد حصلت على متوسط حسابي يقابل شدة الإجابة بدرجة ضعيفة. ومن الملاحظ أنّ العبارة رقم (٢٦)، والمتضمنة أنّ عمل ضروري لزيادة دخل الأسرة حصلت على المرتبة الأولى بأهمية نسبية (٧٩.٣٨%)، يليها العبارة رقم (٢٢)، والمتضمنة أنّ المرأة العاملة تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية بأهمية نسبية (٧٦.٧٨%)، يليها في المرتبة الثالثة العبارة رقم (٢٠)، والمتضمنة أنّ العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة أكثر من غير العاملة بأهمية نسبية (٧٥.٤٢%). أما العبارة رقم (١٩)، والمتضمنة أنّ أنسب مكان للمرأة هو البقاء في المنزل والقيام بأعماله جاءت في المرتبة الأخيرة بأهمية نسبية (٤٣.١٤%).

ولاختبار الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة في درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الاقتصادي.

قامت الباحثة بتطبيق اختبار الوسط الحسابي لعينة واحدة وفق الجدول الآتي:

الجدول (٨) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %
193	3.1192	.50135	.03609	٦٢.٣٨%	١٦.٠٧%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
3.302	.001	.11917	.0480	.1904

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.٢٥)

يبين الجدول رقم (٨) أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات محور درجة مساهمة المرأة في التنمية في المجال الاقتصادي ترتفع عن متوسط المقياس (٣)، وبفارق معنوي بلغ (٠.١١٩١٧)، وتقع ضمن المجال (٢.٦١-٣.٤٠)، وتقابل شدة الإجابة بدرجة متوسطة على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (١٦.٠٧%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .001 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول أنّ درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الاقتصادي بدرجة متوسطة، وبأهمية نسبية (٦٢.٣٨%).

٤) المجال الإداري والفكري:

الجدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمساهمة المرأة في المجال الإداري والفكري

الرقم	المجال الإداري والفكري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الرتبة
٢٨	المرأة العاملة أكثر واقعية في حكمها على الأمور مقارنة بغير العاملة.	١٩٣	3.776	0.661	75.52	4
٢٩	قلة متابعة المرأة لتعليمها العالي يحول دون مشاركتها في التنمية.	١٩٣	4.162	0.471	83.24	1
٣٠	عمل المرأة يساعد على اكتشاف مواهبها.	١٩٣	3.733	0.708	74.66	5
٣١	وصول المرأة إلى المناصب العليا يُسهّل دورها في التنمية.	١٩٣	٣.562	0.٦٣4	71.24	6
٣٢	المرأة العاملة أكثر طموحاً من غير العاملة.	١٩٣	٣.٢١9	0.٥14	64.38	9
٣٣	المرأة العاملة أكثر قدرة على إدارة بيتها من غير العاملة.	١٩٣	3.152	0.722	63.04	10
٣٤	الدافعية للإنجاز عند المرأة العاملة أكثر من غير العاملة.	١٩٣	3.862	0.521	77.24	3
٣٥	المرأة العاملة أكثر طموحاً من غير العاملة.	١٩٣	3.271	0.643	65.42	8
٣٦	إهمال رفع كفاءة المرأة في المؤسسات يعيق إسهامها في التنمية.	١٩٣	3.873	0.563	77.46	2

11	47.84	0.735	2.392	١٩٣	أبناء النساء العاملات أقل تحصيلاً من أبناء غير العاملات.	٣٧
7	71.14	0.666	3.557	١٩٣	المرأة العاملة أكثر كفاءة في مواجهة مشكلات الحياة من المرأة غير العاملة.	٣٨

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.٢٥)

يبين الجدول رقم (٩) أنّ العبارات (٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٣٦، ٣٨) حصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن المجال (٣.٤١-٤.٢٠)، وهي تقابل شدة الإجابة بدرجة كبيرة على مقياس ليكرت. أما العبارات (٣٢، ٣٣، ٣٥) فحصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن المجال (٢.٦١-٣.٤٠)، وتقابل شدة الإجابة بدرجة متوسطة على مقياس ليكرت الخماسي، أما فيما يخص العبارة رقم (٣٧) فقد حصلت على متوسط حسابي يقابل شدة الإجابة بدرجة ضعيفة. ومن الملاحظ أنّ العبارة رقم (٢٩)، والمتضمنة أنّ قلة متابعة المرأة لتعليمها العالي يحول دون مشاركتها في التنمية حصلت على المرتبة الأولى بأهمية نسبية (٨٣.٢٤%)، يليها العبارة رقم (٣٦)، والمتضمنة أنّ إهمال رفع كفاءة المرأة في المؤسسات يعيق إسهامها في التنمية بأهمية نسبية (٧٧.٤٦%)، يليها في المرتبة الثالثة العبارة رقم (٣٤)، والمتضمنة أنّ الدافعية للإنجاز عند المرأة العاملة أكثر من غير العاملة بأهمية نسبية (٧٧.٢٤%). أما العبارة رقم (٣٧)، والمتضمنة أنّ أبناء النساء العاملات أقل تحصيلاً من أبناء غير العاملات جاءت في المرتبة الأخيرة بأهمية نسبية (٤٧.٤٨%).

ولاختبار الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة في درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الإداري والفكري.

قامت الباحثة بتطبيق اختبار الوسط الحسابي لعينة واحدة وفق الجدول الآتي:

الجدول (١٠) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %
193	3.5032	.54133	.03897	٧٠.٠٦%	١٥.٤٥%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
12.915	.000	.50324	.4264	.5801

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.٢٥)

يبين الجدول رقم (١٠) أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات محور درجة مساهمة المرأة في التنمية في المجال الإداري والفكري ترتفع عن متوسط المقياس (٣)، ويفرق معنوي بلغ (٠.٥٠٣٢٤)، وتقع ضمن المجال (٣.٤١-٤.٢٠)، وتقابل شدة الإجابة بدرجة كبيرة على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (١٥.٤٥%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول أنّ درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الإداري والفكري كبيرة، وبأهمية نسبية (٧٠.٠٦%).

الاستنتاجات والتوصيات:**أ- الاستنتاجات:**

١- أظهرت النتائج أنّ درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الأسري كبيرة، وبأهمية نسبية (٦٨.٤٩%)، ويتجلى ذلك في التأثير الإيجابي لعمل المرأة في تربية الأطفال والعلاقة الإيجابية مع زوجها، وتفوق أطفال المرأة العاملة في الدراسة، وتنسيق المرأة العاملة بين عملها وواجباتها المنزلية.

٢- أظهرت النتائج أنّ درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الاجتماعي كبيرة، وبأهمية نسبية (٦٩.٠٢%)، ويتجلى ذلك في أنّ أبناء النساء العاملات أكثر اعتماداً على النفس من غيرهم، كما يساعد عمل المرأة على حل المشكلات المادية في الأسرة.

٣- أظهرت النتائج أنّ درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الاقتصادي متوسطة، وبأهمية نسبية (٦٢.٣٨%)، ويتجلى ذلك في أنّ عمل المرأة ضروري لدخل الأسرة، بالإضافة إلى أنّ عمل المرأة يخفف من التبعية الاقتصادية للرجل، كما يحقق مبدأ العدل بين الرجال والنساء في المجتمع، ويزيد من العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة.

٤- أظهرت النتائج أنّ درجة مساهمة المرأة العاملة السورية في التنمية في المجال الإداري والفكري كبيرة، وبأهمية نسبية (٧٠.٠٦%)، ويتجلى ذلك في كون المرأة العاملة أكثر كفاءة في مواجهة مشكلات الحياة، وعملها يساعدها على اكتشاف مواهبها، ويزيد من دافعيها للإنجاز، ووصولها للمناصب القيادية بما يسهل دورها في التنمية، بالإضافة إلى أنّ قلة متابعة المرأة لتعليمها ورفع كفاءتها يحول من مشاركتها في التنمية.

ب- التوصيات:

١- إعطاء مزيد من الأهمية للتوعية الإعلامية لمعالجة قضايا المرأة العاملة للوصول إلى التوافق والانسجام المجتمعي لإبراز القدرات والإمكانيات للمرأة العاملة، وتعزيز مشاركتها في التنمية.

٢- ضرورة الاستمرار في تمكين المرأة للحصول على فرصتها التعليمية بما يحقق التكافؤ مع ضرورة الحد من كافة المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، مع التركيز الشديد على تعليم المرأة في مناطق الريف.

٣- خلق الوعي في عملية التنشئة الاجتماعية حول أهمية عمل المرأة ومشاركتها في شتى المجالات من أجل خلق المناخ الاجتماعي الملائم الذي يدفعها للقيام بذلك.

٤- تمكين المرأة اقتصادياً، وذلك من خلال إعداد خطة تشغيل وطنية وإعداد قائمة تتضمن معلومات كافية عن النساء العاطلات عن العمل لتوظيفهم أو شمولهم بشبكة الرعاية الاجتماعية لتحسين أوضاعهم.

المراجع:

- ١- جبران، موسى خليل رشيد. دور المرأة في بناء المؤسسات الأهلية وتنميتها في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين فيها، رسالة ماجستير، جامعة القدس، ٢٠١٤.
 - ٢- عبد الله، افتخار عبد الرزاق؛ سالم، ايمان رحيم. مساهمة المرأة العراقية في التنمية: من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية لمجمع الجادرية، مجلة كلية التربية، المجلد (٢٧)، العدد (١)، ٢٠١٦، ٢٨٥-٢٩٨.
 - ٣- كزاز، ليف هاشم؛ رزاق، ستار ترف. دور المرأة في الخدمات الاجتماعية: دراسة تطبيقية عن مدينة الكوت، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الثاني والعشرين، ٢٠١٦، ١٣٨-١٥٩.
 - ٤- حفيان، مريم. دور المرأة العاملة في التنمية الصحية: دراسة ميدانية بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة للأمومة والطفولة- خالد بن عبد العزيز ولاية تبسة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ٢٠١٧.
 - ٥- المصباح، عماد الدين أحمد. مقارنة القبول الاجتماعي لخروج المرأة السورية إلى سوق العمل بين الريف والمدينة من وجهة نظر المرأة العاملة: دراسة ميدانية في محافظات دمشق ودير الزور والحسكة، مجلة تنمية الراقدين، المجلد (٣٧)، العدد (١١٧)، ٢٠١٨، ٢٣٠-٢٥٠.
 - ٦- مطشر، إقبال هاشم. التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٥)، العدد (٤٦)، الجزء الثاني، ٢٠١٩، ٢٠٩-٢٣٠.
 - ٧- هاني، ظاهر محسن. المرأة والتنمية بين التحدي والمساهمة: دراسة اجتماعية ميدانية لموظفات جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد (٣٥)، جامعة بابل، ٢٠١٧، ٦٥٢-٦٦٣.
- 8- Rahman, Shaik Shafeequr; Sultana, Nikhat., *Empowerment of Women For Social Development (A Case Study of Shri Mahlla Griha Udyog Lijjat Papad, Hyderabad District)* Researchers World : Journal of Arts , Science & Commerce. Vol. 3 Issue 1, 2012,50-59.